العلَّة النحوية في الأسماء عند أبي علي الشلوبين (٥٦٢ – ٦٤٥هـ) في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير

أ.م.د. أحمد عبد الله حمود طالبة الماجستير: سفانة يوسف دنهاش
جامعة الانبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
alanis38@yahoo.com

المستخلص:
يدرس هذا البحث العلَّة النحوية في الأسماء عند أبي علي الشلوبين (٥٦٢ – ٦٤٥هـ) في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير)) حيث عمدتُ إلى دراسة العلة في هذا الكتاب، خاصّةً وإن المصادر النحوية لم تكن منصفة في بيان رأي الشلوبين بالرغم من أنه كان إمام نحاة الأندلس في عصرهِ، فرأيتُ عللا لم يذكرها قبله من النحاة.

الكلمات الرئيسية: العلة النحوية ، الاسماء ، الشلوبين

Abstract
This paper studies the grammatical cause and explanations of nouns as examined by Abu Ali Al-Shaloubeen in his book The Grand Explanation of Jazuli Introduction because the linguistic literature lacks due reference to Al-Shaloubeen's views in spite of the fact that he was the imam of Andulusian grammarians. He stated many grammatical causes and interpretations that no other grammarian ever stated.

Keywords: Grammatical Cause, nouns, Al-Shaloubeen

المقدمة

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

ما كان للنحو ان ينطفأ نوره، وينفذ علمه، فما زلنا نرى آراءً جديدة وأقوالًا سديدة، ومن الجدير ذكرها وعدم اهمالها، وهذا الذي دفعني إلى دراسة موضوعي ((العلَّة النحوية في الأسماء عند أبي علي الشلوبين (٥٦٢ – ٦٤٥هـ) في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير)) فقد عمدتُ إلى دراسة العلة في هذا الكتاب، خاصّةً وإن المصادر النحوية لم تكن منصفة في بيان رأي الشلوبين بالرغم من أنه كان إمام نحاة الأندلس في عصرهِ، فرأيتُ عللا لم يذكرها قبله من النحاة.

واعتمدتُ في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع مع شرح كتاب الجزولية المعني بالدراسة.

واقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مبحثين، أما المبحث الأول: علَّة اختصاص حكم باسمٍ دون غيره، والمبحث الثاني: علل اختيار الحركات في الأسماء، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها في الدراسة، ومع هذا فإنني لا أدعي الكمال لبحثي، لان الكمال المطلق لله وحده.

المبحث الأول: علل اختصاص حكم باسمٍ دون غيره.

١-عِلّة اختصاص علامة التأنيث والتثنية والجمع بالفاعل دون المفعول به.

علل سيبويه لإلحاق تاء التأنيث بالفعل بأنها للفصل بين المذكر والمؤنث، أي للدلالة على التأنيث، لأنها ليست ضميرا كالواو والألف، وإنما هي كهاء (طلحة)

وليست باسم، يقول سيبويه: ((إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لما بدأوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير))(١) ثم قال: ((وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء تأنيث في (طلحة) وليست باسم)).(٢)

وأضاف الزمخشري لأن الفاعل يلي الفعل فهو كالجزء منه(٣)، إذ لا بد للفعل من فاعل، فالفعل والفاعل كالمتضايفين، فكما إن المضاف يحتاج إلى مضاف إليه دائما كذلك الفعل يحتاج إلى فاعل دائمًا.

وبين ابن الانباري بأنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لأن الفاعل كالجزء من الكلمة(٤)، واستدل عليها بسبعة أدلة.(٥)

ووافق الشلوبين آراء العلماء التي ذكرناها وذكرها في كتابه اعتدادًا بها، وذكر أنه يمكن أن يُستَغنَى عن المفعول به ولا يُستَغنَى عن الفاعل، فلذلك كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولذلك لحقت هذه العلامة الفعل للفاعل وليس للمفعول به، وأن التذكير هو الأصل والمؤنث هو فرع له؛ لأن ما لا يستغنى عنه تقوى الدلالة عليه بخلاف ما يستغنى عنه، لذلك اتصلت علامة التأنيث والمثنى والجمع بالفعل للفاعل دون غيره.(٦)

وقال ابن عقيل إن اسناد الماضي إلى مؤنث تلحقه تاء التأنيث سواء كان التأنيث حقيقيًّا أم مجازيًّا، وسواء كان الفعل متصرفًا تامًّا أو ناقصًا، والفاعل متصل وجب الاتصال بها، أما إنْ كان هناك ضمير منفصل فلم يؤتَ بالتاء نحو: (هندٌ ما قام إلا هي).(٧)

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـــ (إلا) لم يجز اثبات التاء عند الجمهور فنقول (ما قام إلا هندٌ) و (ما طلع إلا الشمس)، فالحذف مفضل على الاثبات وتعبير المصنف هذا انه مفضل يشيرُ إلى جواز إثباته ولكنه قليل جدا.(٨)

وقال الأشموني حق التاء ألّا تلحق الفعل؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أنها لحقته لأن الفاعل كالجزء من الفعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الافعال الخمسة، وذكر أيضا أن هذا سواء في التأنيث الحقيقي والمجازي.(٩)

ويعلل الأزهري وجوب تأنيث الفعل لئلا يتوهم أن الفاعل المنتظر مذكر فيجوز أن يقال: (هند قام أبوها) و(الشمس طلع قرنها)، بخلاف الضمير المنفصل، نحو: (هند ما قام إلا هي) فالتذكير واجب في النثر لكي لا يحصل التوهم الذي ذكرناه؛ لأن الفعل لا يكون له.(١٠)

ومن الواضح أن العلماء متفقون في هذه المسألة فإن الفعل والفاعل متلازمان، فتكون الإضافة في الفعل لأجل الفاعل وليس لأجل المفعول به، لكن يمكن أن تكون لأجل المفعول به في حالة المبني للمجهول؛ لأنه عندما يحذف الفاعل يصير المفعول به نائبًا عنه، فعندما يكون المفعول به مؤنثا والفاعل مذكرًا ولا يؤنث الفعل، فإن حذف الفاعل يؤنث الفعل لأجل المفعول به الذي ناب مناب الفاعل، لكن حينئذ يكون المصطلح نائب الفاعل، أي إنه في كل الأحوال ترجع العلامة للفاعل.

٢- عِلّة استعمال كلاهما للمثنى دون أجمع وأكتع وجمع.

يقول سيبويه بعدم صحة استعمال (أجمع) للمثنى، فلا نقول (قام الزيدان أجمعان) وإنما الصحيح أن تؤكد بالمثنى.(١١)

ووافق أبو القاسم سيبويه بعدم جواز استعمال (جمعاوان وكتعاوان وبصعاوان) للمؤنثين؛ لأن العرب لم تستعمله، وأما أهل الكوفة فقد اجازوا ذلك، وتبع بعضُ نحاة البصرة الكوفيين ومنهم الكسائي فقد أجازوا القول: (رأيتُ الزيدين أجمعين) و(رأيتُ جارتيك جمعاوين)، وقد خطأ أبو جعفر النحاس من أجاز ذلك وهم البصريين، وعلل لذلك بسببين: الأول: إن العرب لم تستعمل للمثنى سوى (كليهما وكلتيهما)، والثاني أنك لا تقول (رأيتُ زيدًا أجمع)؛ لأن أجمع لا يؤكد بها إلا ما جاز تفريقه، إذا لا يجوز التوكيد لـ (الزيدان)، ولكن أبو جعفر أجاز تثنية أجمع فيما جاز تفريقه نحو قولهم: (أخذت ماليهما أجمعينِ) و (هدمت داريهما جمعاوين) قياسا على (أخذت ماله أجمع) أراد لما جاز توكيد المال بأجمع جاز ذلك في تثنيته، ورأيته غير مقبول عند البطليوسي ويقول إنه لم يسمع من العرب هذا.(١٢)

وقال السهيلي إن التوكيد هو تكرار لمعنى المؤكد، فإذا قلت (درهمان كلاهما) علِمَ أنهما اثنان، أي كأنك قلت اثنان، أما إذا قلت (درهمان أجمعان) كأنك قلت أجمع وأجمع، وهذا لا يصح؛ لأن أجمع فيه معنى (كل)، و(كل) لا يثنى ولا يجمع، وإنما يثنى الضمير الذي يضاف إليه كل(١٣)

ووافق الشلوبين سيبويه ومن تبعه من البصريين في عدم استعمال هذه الألفاظ في المثنى، وقال إن رأي البصريين هو الصحيح، وعلل لذلك بأنه لم يُسمع، فبذلك يكون قد استغني عنه، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سمعوه، لكن لم ينبغِ أن يلفت إلى ما خالفوا لأجله؛ لأنه إن كان قياسًا فالسماع قد عارضه بأنهم تركوه ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى

القياس، وإن كان سماعا فهو ولا بد سماع قليل؛ لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن وجد، والشاذ القليل لا يعتد به.(١٤)

ونفى ابن مالك توكيد المثنى من العرب إلا بالنفس أو بالعين، أو بكلا في التذكير وبكلتا في التأنيث، وأجاز الكوفيون أن يؤكد المثنى قياسًا في التذكير بأجمعين، وفي التأنيث بجمعاوين، مع علمهم أنه لم ينقل ذلك عن العرب، ووافق ابن خروف الكوفيين وقال إن ذلك لا مانع منه.(١٥)

لكن عند ابن الناظم ما يمنع منه، وهو أن من شروط استعمال المثنى جواز تجريده من علامة التثنية، وعطف مثله عليه(١٦)، وبذلك لا يصح قولنا: (جاء زيد وعمرو أجمعان) لأنه لا يجوز أن تقول: جاء أجمع وأجمع، لأن المؤكد بأجمع كالمؤكد بكل، إذ لابد أن تكون له أجزاء، يصح وقوع بعضها موقع الآخر، فلو قلت: (جاء الجيشان أجمعان) لم يأبه القياس.(١٧)

((وأجاز الفراء نصب (أجمع) وجمعاء وتثنيتهما على الحال، وحكى: أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء، وأجاز في التثنية أجمعين وجمعاوين على الحال)).(١٨)

وقال ابن هشام إن أجمع وجمعاء لا يثنيان، فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح، فلا يصح الاستغناء عن (كلا وكلتا) بـ (أجمعان وجمعاوان) كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء وأجاز الكوفيون والاخفش ذلك.(١٩)

وذكر ناظر الجيش إن أكتع وكتعاء وأبصع وبصعاء وأبتع وبتعاء لا يجوز التثنية بها وهذا رأي البصريين أيضا.(٢٠)

وواضح من كلام النحاة أنه لا يوجد خلاف بينهم في هذه المسألة عدا الكوفيين الذين جوزوا استعمال أجمع لتوكيد المثنى وهذا غير مقبول عند الجمهور، إذ إن أجمع هو لتوكيد الجمع، فلا يجوز ان نقول عن شخصين، أجمعان لأنه سَيُعدُّ كل واحد منهما مجموعة، وهذا غير مقبول إلا إذا كان المثنى لاسم جنس يجوز تفريقه على ما ذكره النحاس فإنه يجوز توكيده بـ (أجمعان) نحو: (جاء الجيشان أجمعان) أو (جاء الفريقان اجمعان).

٣- علة زيادة التنوين في الاسم.

التنوين هو إحدى علامات الاسم التي تميزه من الفعل، ومن البديهي أن يكون لذلك علة.

وقد وقف على ذلك الكثير من النحاة، ومنهم سيبويه إذ ذكر أن علَّة دخول التنوين الاسم هو لخفة الاسم وثقل الفعل وهذا يكون عن طريق المعنى لا عن طريق اللفظ.(٢١)

وقال المبرد: ((إنَّ التنوين في الأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيره، وأنه ليس للسائل أن يسأل لِمَ انصرف الاسم)). (٢٢)

وقد علل الشلوبين لذلك أيضًا، فذكر أن التنوين زيد في الاسم ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا كالفعل والحرف؛ لأن الأسماء هي الأصل في الألفاظ المفردة، والأفعال والحروف هما الفرعان عليهما.(٢٣)

ومما يدل على ذلك ((إن الفعل لا بدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، نقول: الله الهنا وعبد الله أخونا)).(٢٤)

وهذا ما ذكره الشلوبين في أكثر من موضع، إذ قال لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم بينما نستطيع الاستغناء عن الفعل والحرف.(٢٥)

وكذلك الاسم يخبر به ويخبر عنه، بينما الفعل لا يكون إلا مخبرا به، أما الحرف فلا يخبر به ولا يخبر عنه، فدلَّ ذلك على أصالة الاسم في الكلام دون الفعل والحرف.(٢٦)

قال الشلوبين بعد ذكره هذه الأدلة على دخول التنوين الاسم بوصفه الأصل في الألفاظ على فرعيه الفعل والحرف، إنه لما كان الاسم هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دلَّ على أنه أصل الكلام دونهما.(٢٧)

فإن قيل: هناك من الأسماء ما لا يدخلها التنوين كالأسماء المبنية والتي لا تنصرف فإنما هي لمضارعتها الفعل فإنه لا يدخله خفضٌ ولا تنوين(٢٨) ، قال ابن يعيش: هذا التنوين تنوين التمكن؛ لأن المبنيات لا يدخلها تنوين التنكير(٢٩)، وقد ذكره الجزولي فقال: ((وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الاعراب والتنوين)).(٣٠)

نقول كيف هذا وقد علمنا أن الاسماء أصل في الالفاظ ولم يدخل بعضها التنوين في النوعين السابقين.(٣١)

ثم فصل الشلوبين ذلك فقال: إن التنوين كما ذكر الجزولي فائدته أن الاسم باقٍ على أصالته، والاسم المبني ليس باقيًا على أصالته؛ لأنه لم يبنَ حتى أشبه الحرف.(٣٢)

وقال أيضًا: ((فلما أشبه كل واحد منها الحرف والفعل ألحق بذلك الذي أشبهه فلم يبقَ على أصالته بذلك الالحاق)).(٣٣)

وهو بهذا يوافق النحاة بأن الاسم غير المنصرف امتنع عن التنوين والخفض؛ لأنه أُشبِهَ بالفعل.(٣٤)

وقال سيبويه: ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم)).(٣٥)

لذلك قال الشلوبين متأثرا به إنما التنوين للدلالة على ما هو أصل من الالفاظ المفردة الباقي على أصالته بخلاف المبني والمنصرف الذي لم يبقَ واحد منها على أصالته لأنه أُلحِقَ بما شبه به.(٣٦)

وقال الشلوبين من التنوينات ما لا يكون إلا في الأسماء، وهو تنوين التنكير والعوض والمعادلة، ومنها ما يكون في الأسماء والأفعال وهذا الذي يكون في القوافي وهي التنوينات الباقيات، فلا يصح قول أبي القاسم وقول الجزولي أنها تنفرد بالتنوين على الاطلاق لأن ذلك لا يتوجه الا في تنوين التمكن.(٣٧)

والجواب على ذلك أن يقال أن تنوين التمكن هو الأصل في هذه التنوينات وهو الاكثر في الكلام من البقية، وكأن البقية فرعٌ عليه.(٣٨)

قال السهيلي إن فائدة التنوين هي للتفرقة بين المنفصل والمتصل من الاسماء، فهي تدخل الاسم علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات التي لم تضف ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلَّ من الكلام؛ لأن المعارف تختص بالإضافة فلا تحتاج إلى التنوين إذا أُضيفتْ.(٣٩)

ثم بين العكبري في عدة مصادر له هذه العلة، وجعل لها نصيبًا من اهتمامه بالمسائل النحوية وذكر آراء لبعض العلماء فيها، فذكر قول سيبويه الذي ذكرناه سابقا، ثم ذكر قول الفراء في هذه العلة، وقال إن السبب في ذلك هو للفرق بين

المنصرف وغير المنصرف، وقال العكبري هذا يرجع إلى قول سيبويه إلا أن العبارة مضطربة.(٤٠)

وذهب آخرون إلى أن العلَّة هي التفريق بين الاسم والفعل(٤١)، وقولهم هذا فاسدٌ لسببين:

السبب الأول: إن ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينون، والسبب الثاني أن الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة مثل الالف واللام التي للتعريف وحروف الجر والاضافة وقد والسين وسوف والتصرف (أي الافعال الماضية والمضارعة والامر) ..... الخ فلم يحتج إلى التنوين.(٤٢)

وذهب قوم إلى أن العلَّة للفرق بين المفرد والمضاف، وهذا فاسدٌ أيضًا لأسباب:

أولا: أن غير المنصرف مفرد ولا ينون، وثانيا ان المفرد مفارق للمضاف؛ لأن المفرد يصح السكوت عليه بخلاف المضاف فهو مخصوص محتاج إلى ما يأتي بعده، والاسم الذي لا ينصرف قد يضاف لكن اضافته غير لازمة لذلك يكون مفردا مع أنه لا ينون فلو كان التنوين هو الفاصل الرئيس بين المفرد والمضاف لزم أن يكون الاسم منصرفا أي منونا في كل حالاته، أما السبب الأخير فهو أن المعرفة المخصصة بالألف واللام مفرد لا ينون ولا يضاف. (٤٣)

لكن من ذكر أن الفعل يحتاج إلى متمم وهو الفاعل ولا يمكن أن ينون، فقوله فيه نظر؛ لأن الاسم أيضا يحتاج إلى ما يتممه فالمبتدأ يحتاج إلى الخبر دائما.

ويمكن أن أزيد في هذه المسألة علَّة أخرى (معنوية) وهي أن التنوين يفيد الاطلاق، فلا يصبح هناك تقييد في الكلمة بخلاف الفعل الذي يتقيد بالزمن وهذا لا يتفق مع التنوين.

وفضلا عن ذلك فإن الفعل قد يتغير آخره عندما يطرأ عليه عارضٌ كدخول الأدوات العاملة عليه مثل أدوات النصب والجزم فتحذف من الفعل ما فيه أصل أو زائد من الحروف، وهذا لا يتفق مع الفعل دخول التنوين عليه، بخلاف الاسم فإنه لا يطرأ عليه مثل هذا التغيير، حتى لو خضع لتغيير ما فإن التنوين يحل محل المحذوف من الحروف، مثل الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر مثل (هذا قاضٍ) فأصل الكلمة (قاضي) حذفت الياء وعوض عنها التنوين.

كما إن الأصل في الاعراب أن يكون للأسماء، والتنوين هو علامة لإعراب للمعرب من الأسماء المتمكنة، بخلاف البناء فإن الأصل فيه أن يكون للأفعال، لذلك يكون التنوين أصلًا في الأسماء ولا حظَّ للأفعال فيه لأنه لا يتفق معها.

٤- علة مجيء الحال بعد كلام في حكم التام.

يعلل الشلوبين علَّة مجيء الحال بعد كلام تام أنه مما انتصب بالمفعول به وشبهه المفعول من جهة أنه يأتي بعد كلام تام من جهة ما، ومثال ذلك: (ضربي زيدًا قائمًا) فهو في تأويل (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا).(٤٤)

وقد اعتل بعلة العلماء السابقين ولم يذكر ذلك، وقد يكون سبب ذلك أن هذه العلَّة مشهورة لذلك ذكر رأيه فيها فقط ومنهم المبرد وابن السراج، فذكر المبرد أن الحال يأتي بعد كلام تام أو في حكم التام كما في قولنا: (زيد في الدار قائما) أو (في الدار زيد قائما) فنصب قائما على الحال إذا جعل (في الدار) هو الخبر.(٤٥)

وذكر ابن السراج في (ضربي زيدا قائما) إن قائما حال لزيد والتقدير (ضربي زيدا إذا كان قائما) وقد سدت قائما مسد الخبر لأن ضربي مبتدأ، فلا يصح تقديم قائما على زيد لأن زيد صلة لضربي وقائما بمنزلة الخبر لـ (ضربي) فكما لا يصح

(ضربي حسنٌ زيدا) والمراد (ضربي زيدا حسنٌ) كذلك لا يجوز هذا وكذا بقية الصلات.(٤٦)

ويفصل الشلوبين في قول ابن السراج دون ذكره في المسألة على وجه الخصوص بأن مجيء الحال بعد كلام في حكم التام فهو كما في قولك (ضربي زيدًا إذا كان) والتقدير (إذا كان زيد) وكان بمعنى وجد كلام تام في الأصل، فقولك: (ضربي زيدًا قائمًا) الحال فيه في الظاهر (قائمًا) أي كلام غير تام، لكنه في الحقيقة بعد قولك (ضربي زيدًا إذا كان) – أي بعد كان وما بعدها – والمعني فيه (كان زيد) فهذا كلام تام وحده دون التي قبلها (ضربي زيدًا قائمًا) فيكون بعد كلام غير تام ظاهريًا إلا أنه في الحقيقة بعد كلام تام.(٤٧)

فإن قيل إن المتكلم لم يرد بهذا الكلام (ضربي زيدًا إذا كان) بل أراد (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا) فقائم ليس بعد كلام تام أو في حكم التام؛ لأنك لو قلت (ضربي زيد إذا كان) لم يتم مراد القائل، فنقول هذا فهم سوء، إذ أن المراد من عدم مجيء الحال إلا بعد التمام ليس المقصود به تمام كلام المتكلم إنما مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تامًا حتى وإن لم يتم فيه مراد المتكلم، ومثالنا على ذلك: (قام زيدٌ ضاحكًا) وإنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكًا فيتم مراده في قولنا (قام زيد) ولو كان الحال يأتي بعد تمام مراد المتكلم فليس في الدنيا حال تأتي بعد تمام مراده – المتكلم – الإخبار بخبر مقيد بحال، فلا يتم هذا الكلام بالخبر دون الحال، وإنما المقصود بمجيء الكلام بعد تمام الكلام هو مجيئها بعد كلام من الممكن أن يكون تامًا حتى وإن لم يتم فيه مراد المتكلم.(٤٨)

ويوافق ابن يعيش كلام الشلوبين ومن سبقه بأن مجيء الحال بعد كلام تام او في حكم التام بانها مشبهة للمفعول فإذا قلت قمتُ فلا بد من بيان حال القيام فقولك: (جاء عبد الله راكبا) مثل قولك: (ضرب زيد عبد الله) فأشبهت بالمفعول وأتت بعد كلام تام.(٤٩)

ووافقه أيضا ابن مالك وذكر مثل كلامه وأضاف عليه بأن قائما هي خبر لـــ (ضربي) وليست خبر لكان لان كان أتت هنا تامة وليست ناقصة فلو كانت ناقصة لامتنع أن تقع موقع الجملة الاسمية وتعرب حال ولكنها أتت تامة على تأويل العرب بذلك.(٥٠)

فلذلك أتت الحال بعد الكلام التام او في حكم التام لإتمام المعنى وهذا ما اتفق عليه العلماء.

المبحث الثاني: علل اختيار الحركات في الأسماء.

١- عِلَّة استعمال الفتحة للخفض وأصلها للجر، واستعمال الحذف للنصب وأصله للجزم.

هذه من العلل التي لم يذكرها الجزولي في مقدمته، لكن ذكرها الشلوبين وعللها، وقد اعتل بعلة سيبويه ومن تبعه دون نسبتها إليهم، فقال سيبويه: ((فأثبتوها - أي نون الأفعال الخمسة – في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد، ووافق النصب الجزم كما وافق النصب الجر في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما إنه ليس للفعل في الجر نصيب)).(٥١)

وذكر المبرد هذه المسألة ولم يكن تعليله مختلفا عن تعليل سيبويه(٥٢) ووافقه بذلك ابن الوراق أيضا.(٥٣)

وفصَّل الشلوبين في هذه المسألة بأن باب الفتحة للنصب وليس للخفض، لكنها دخلت في الخفض في الأسماء المشبهة للفعل، وهي الأسماء الممنوعة من الصرف فحكم لها بحكم الفعل في امتناع دخول التنوين والاضافة إليها؛ لأن التنوين والاضافة لا يدخلان الأفعال.(٥٤)

أما الحذف فبابه الجزم، ولكن دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها الضمائر الثلاثة ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فأعربت بالنون، أي بثبوت النون في الرفع وبحذفها في النصب، وبقي الجر فلما كانت للنون حالتان فقط وهي الحذف والاثبات، وكان الرفع مقدما في رتبته على النصب والجر، وجبت له حالة الاثبات وهي متقدمة بالرتبة أيضًا على الحذف، أما حالة الحذف فهي للجزم، وبقي النصب ليحمل إحدى الحالتين فحمل الحذف في نصبه تشبيهًا للنصب في المثنى والجمع؛ لأنه كان محمولًا على الجر فيهما؛ لأن الجزم نظير الجر فهو مختص بالأفعال والجر مختص بالأسماء.(٥٥)

وقد أفرد ابن الحاجب هذه المسألة بإملاء وذكر أنه جعل الجزم نظير الجر في الأسماء؛ لأن مزية الأفعال اختصاصها بالجزم فلكي لا تكون للأفعال مزية على الأسماء جُعِلَ الجر مختص بها فَحُمِلَ شيء على شيء آخر.(٥٦)

وقد وافق الشلوبين ابن مالك وأبو القاسم المرادي الذي قال إن حق بعض الحروف التي تدخل الفعل وتنصبه أن تجزمه ولكنها نصبته حملا على الجزم كما في أنْ المصدرية.(٥٧)

وإلى ذلك ذهب الجرجاوي الأزهري وبيَّن أن سبب تقديم الجزم على النصب هو مثل حمل الجر على النصب في المثنى(٥٨) فنراه يستدل على علته بعلة اخرى مشابهة لها، فحمل هو وسابقيه الشيء على شيء آخر كي لا يختص أحدهما بشيء دون الآخر.

٢-عِلَّة انصراف جمع المؤنث السالم دائمًا.

بيّن الشلوبين أن جمع المؤنث السالم يكون منصرفًا، وعلل ذلك بأن هذا الجمع لا يكون إلا منونًا، ولا يكن كالمفرد وجمع التكسير فإنهما لا ينونان في حالات عدّة، فكان هذا النوع من الجمع منونًا كان كأنه كله منصرف، وإن كان تنوينه ليس للصرف فقد يكون تنوين مقابلة أي مقابلة النون في جمع المذكر السالم.(٥٩)

وهو بهذا يعتل بعلة سيبويه إذ قال: ((وصار التنوين بمنزلة النون، ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة، الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركًا فيها...)).(٦٠)

ووافق سيبويه المبرد وابن بابشاذ فجعلا جمع المؤنث منونا دائما حتى وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف.(٦١)

قال الشلوبين مبينا أن هذا التنوين للصرف مطلقًا: ((فليس هذا النوع مما يدخله التنوين للصرف أيضًا فيكون منه منصرف وغير منصرف كالمفرد وجمع التكسير، فلذلك لم يقل المؤلف – الجزولي - فيه انصرف أو لم ينصرف)).(٦٢)

واستدل الشلوبين بقول سيبويه بكلامه، إذ ذكر إن من قال هذا تنوين مقابلة وليس للانصراف هو قول مجازي لا حقيقة، لكن يمكن أن يقال فيه إنه منصرفًا؛ لأن

لفظه كلفظ المنصرف على التجوز، ويمكن أن يفسر من وجه آخر وهو أن هذا التنوين في هندات وغيرها تنوين صرف، إلا أن العلل المؤثرة في التنوين لم تؤثر فيه في كل موضع كونه مقابلًا لنون جمع المذكر السالم، وبهذا يكون معنى قول النحويين أنه تنوين مقابلة وليس تنوين صرف بمعنى أنه أُضيفَتْ المقابلة فيه لتنوين الصرف وليس بتنوين صرف مجرد، وبهذا يكون تنوين هندات ونحوها تنوين صرف لا مجاز.(٦٣)

وذكر ابن عقيل موافقا الشلوبين أنه لا يحذف التنوين من جمع المؤنث السالم، نحو: (هذه أذرعاتٌ) و(رأيت أذرعاتٍ) و(مررتُ بأذرعاتٍ) وقال عن هذا هو المذهب الصحيح(٦٤) وتابعهم على ذلك السيوطي(٦٥) وابن علي الصبان.(٦٦)

٣-علَّة تأصيل الضمة على غيرها من علامات الرفع في الأسماء والأفعال.

ذكر النحاة ومنهم الفارسي من العلماء أن الأسماء والأفعال لا تخلو من الضمة(٦٧) وذكر أبو البقاء العكبري أن الأصل في الاعراب هي الحركة، فالضمة حادثة عن الفعل وإن الفعل هو العامل والعملُ هو نتيجة العملِ(٦٨) ووافقه بذلك ابن يعيش(٦٩) وبما أن الحركة هي الأصل في الاعراب فتكون الضمة هي الأصل في علامات الرفع، وقد فصل الشلوبين في قول العلماء بأن الضمة هي الأصل في علامات الرفع وما جاء على غير ذلك فقد خرج عن أصله، وقد علل الشلوبين ذلك بأن الضمة يعرب بها المفرد والفرع، والمفرد هو الأصل في اللغة العربية وكل مفرد يعرب بالضمة في حالة الرفع، أما المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهذه فروع على المفرد، فالمثنى لا يعرب بالضمة بل يعرب بالألف وجمع

المذكر يعرب الواو أما المؤنث وجمع التكسير فيعربان بالضمة وهما فروع، ولا يوجد غير الضمة من علامات الرفع يعرب بها الأصل والفرع، فبان بذلك أن الضمة هي الأصل في الأسماء.(٧٠)

وسبب عدم رفع المثنى وجمع المذكر السالم بالضمة ورفعهما بالحروف هو أن الألف والواو حرفا علة وحروف العلة تستثقل فيها الحركات الظاهرة إذا لم يسكن ما قبلها، وإن سكن ما قبلها فستجرى مجرى الصحيح في تحركها بحركات الاعراب، وحرفا التثنية والجمع ليس ساكن ما قبلهما ساكنًا بل ما قبلهما متحرك، لذلك لم تعرب التثنية والجمع بالحركات الظاهرة.(٧١)

فإن قيل كان ينبغي أن تعرب بالحركات المقدرة لو تعذر إعرابها بالحركات الظاهرة وقد فعل ذلك جماعة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب فقالوا: (قام الزيدان) و(رأيت الزيدان) و (مررت بالزيدان)، إلا أن الجمهور لم يقولوا ذلك، ولمَ لم يفعلوا ذلك بالرغم من أن الاعراب في الأصل بالحركات.(٧٢)

فيجيب الشلوبين قائلًا: ((إنهم لو أعربوا التثنية والجمع بالحركات المقدرة لكان هذان النوعان من الأسماء لا يوجد فيهما الاعراب ظاهرًا أبدا)).(٧٣)

ثم يعلل هذا بذكره أن ليس كذلك الأسماء التي أعربت بالحركات المقدرة ينعدم فيها الاعراب فهناك من الأسماء ما تعرب بالحركات المقدرة ويظهر فيها الحركات الظاهرة في موضع آخر نحو: العصا والفتى والرحى والقاضي والغازي وما شابهها؛ لأن هذه الأسماء وإن لم يظهر فيها الاعراب فإن من نوعها ما ظهر فيها الإعراب فلم يعدم ظهور الإعراب فيها كلها، ولو أعرب الجمع السالم والمثنى بالحركات المقدرة، لعُدِمَ ظهور الإعراب منها بالجملة، فكرهوا عدم ظهور الإعراب

في النوع كله، كما إن المثنى والجمع يتغيران باختلاف العوامل الداخلة عليهما فأصبح اعرابهما مختلف الأحوال، فلذلك اجتنبوه.(٧٤)

وكذلك المعرب من الأفعال فإن الأصل في حالة رفعها هي الضمة في حالة الرفع؛ لأن جميعها ترفع بالضمة في حالة عدم اسنادها إلى الضمائر الثلاث، لأنها عندما تسند إلى الضمائر الثلاث وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فستعرب بثبوت النون في حالة الأفعال الخمسة وبهذا تكون علامة ثبوت النون فرعا في الاعراب.(٧٥)

وقد استشعر الشلوبين أمرًا وتساءل عنه بقوله لِمَ لم يرفع المضارع بالضمة إن اتصلت به نونا التوكيد ونون النسوة وبني على الفتح، فبين أنه لا يمكن أن يكون مرفوعا بالضمة في حالة بنائه إذ لا تكون الضمة علامة للبناء، فكما إن المضارع المبني لا يمكن أن يضم فكذلك الفعل المسند إلى الضمائر الثلاث يوجب رفعه بثبوت النون أي بغير الضمة لأنه لا يمكن أن يجتمع اعرابان في كلمة واحدة.(٧٦)

ووافقهم ابن عصفور على ذلك بأن الضمة هي علامة الرفع فإن تعذر الاعراب بها فسيعرب اللفظ بالواو، وإن تعذر الاعراب به فسيكون الاعراب بالألف(٧٧)، وهذا يبين أن الضمة هي الأصل في علامات الرفع.

ووافقهم على بذلك الرضي حيث أشار إلى أن الحركات هي الأصل وذلك بذكره قيام الحروف مقام الحركات.(٧٨)

وذكر السيوطي أن الحركات هي الأصل في الاعراب(٧٩) وبذلك تكون الضمة هي الأصل في الرفع ومن البديهي أن تكون الضمة هي الأصل؛ لأنها ترفع المفرد

فأصل الكلام هو الإفراد؛ لأن بعض علامات الاعراب تحذف كالنون في الأفعال الخمسة.

٤- علة تقدير الضمة على الياء والواو استثقالًا.

بين الشلوبين علة استثقال ظهور الضمة على الياء والواو وتقديرها عليها لأمرين:

الأمر الأول: إما لكون الضمة مستثقلة في نفسها ودليل ذلك تسكينهم لها في (عَضُد) فيقول (عَضْد)، ولا يحصل هذا في الفتحة في مثل قولهم (جَمَل) وإنما يفعل ذلك في الضمة نحو ما ذكرناه وفي الكسرة نحو(كَتِف) فيقال (كِتْف)، فدلّ ذلك على ثقل الضمة والكسرة في أنفسهما، وأضاف إلى ذلك اجتماع الامثال، وما اجتمع هنا من الأمثال الحركة التي في الواو والياء والحركة التي قبلهما، فالواو والياء مضارعتان للحركات لأنها من جنسها.(٨١) وكلامه هذا موافقًا للمبرد حيث قال: ((الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة فأما فِي النصب فتحرّك الياء.... وذلك كقولك: أُريد أَن ترْميَ يا فتى، وأَنْ تغزوَ، فاعلم كما تقول: رأيت قَاضِيا وغازيًا)).(٨٢)

وسبق الشلوبين أيضا ابن يعيش بتقدير الضمة والكسرة لاستثقالها، وتحذف الياء في الاسم المنقوص ويعوض عنها بالتنوين.(٨٣)

ويضيف الشلوبين قائلًا: ((ألا ترى أنهما ينشآن عن إشباع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة، الدليل على صحة هذه العلة: أنهم إذا أسكنوا ما قبل الواو والياء في نحو (غَزْو) و (ظَبْي) لم يستثقلوا

الضمة؛ لأنه قد قلت الأمثال هناك لكون ما قبل الواو واليء ساكنًا لا متحركًا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته)).(٨٤)

ويعلل الشلوبين لحذفهم الضمة لثقلها في نفسها بأنهم استثقلوا الكسرة والضمة ولم يستثقلوا الفتحة، فيقولون: (جاء القاضي) و (مررت بالقاضي) فلا يظهرون الضمة والكسرة لثقلهما، فإن قالوا: (رأيت القاضيَ) أظهروا الفتحة لخفتها.(٨٤)

أما الأمر الثاني: فهو أن اليء والواو حرفا علة ما قبلهما من جنسهما، فضارعا الألف بذلك؛ لأن الألف حرف علة وما قبله هو من جنسه، فلما شابها الألف وما قبلهما من جنسهما أعطيا حكما من أحكام الألف هو سكونهما في الموضع الذي يوجب لهما الحركة فيه، كما إن الألف تكون في الموضع الذي يقتضي لها الحركة، نحو: (هذه العصا) و (كسرت العصا) و (مررت بالعصا)، إلا أننا نعلم أن المشبه بشيء لا يقوى قوة المشبه به، وأن الألف لا تتحرك ولا يجوز فيها الحركة أصلًا لأنه غير ممكن فيها الحركة، وهذا الشيء توقيف من الله عز وجل، أي إننا لم نملك القدرة لتحريكها، وهو بكلامه هذا يوافق ابن السراج في عدم تحريك الألف قال: ((لأن الألف لا يمكن تحركها...))(٨٥)، لا باستبدالها بحرف آخر، إلا أننا باستطاعتنا تحريك الواو واليء، لذلك لم تمنع الواو واليء من كل الحركات، والدليل على ذلك أنها تظهر في حالة النصب في الفتحة ولكن مُنِعَتْ الكسرة والضمة من الظهور عليها لثقلها.(٨٦)

والفتحة هي أخف الحركات فظهورها غير ممنوع لذلك قالوا: (رأيتُ القاضيَ) فظهرت الفتحة لخفتها، إلا أننا عندما نقول (جاء القاضي) و (مررت بالقاضي) فلا تظهر الضمة والكسرة عليهما لثقلهما، فلما كان سبب امتناع ظهور الضمة

والكسرة في حالتي الرفع والجر للمنقوص أو المعتل باليـاء لشـبههما بـالألف مـن حيث ما كانت حركة ما قبلهما مـن جنسـهما، كانـت اليـاء والـواو إن سُـكِّنَ مـا قبلهما فستكون الحركات فيها ظاهرة، نحو: هذا غـزوٌ ورأيـتُ غـزوًا وعجبـتُ مـن غزوٍ، وكذلك ظَبْي كون الباء ساكنة أي ما قبل الياء ساكنة، والألف لا يكون سـاكنًا ما قبلها، فلا توجد مضارعة بين هذين الحرفين والألف إن سكن مـا قبلـهما، فبقيـا على أصلهما بتحريكهما في الموضع الذي يقتضي فيـه ظهـور الحركـة في موضـعها المناسب.(٨٧)

ولعله قال هذا متأثرًا بسيبويه ومن تبعه، قال سيبويه: ((وإذا كان قبل الياء والـواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو ظَبْي ودَلْو؛ لأنه لم يجتمع ياء وكسـرة ولا واو وضمة)).(٨٨)

ووافقه بها ابن مالـك(٨٩) والشـاطبي(٩٠)، وهـذه الآراء الـتي ذكرتهـا للعلمـاء لم يذكرها الشلوبين ولعل سبب هذا لاشتهار هذه العلة.

خاتمة الدراسة والنتائج

- لا بدَّ لكل حكم نحوي من علة، فالعلَّة ملازمة لكل العلوم وموجبة لها.
- إن الشلوبين لم يوافق أبا عيسى الجزولي في كل ما جاء به، فنراه يخالفه في بعض المواضع
- لم يقتصر الشلوبين على ما جاء به الجزولي في مقدمته، فما لم يذكره في بـابٍ مـا يضيفه ويذكر ذلك.

- إنه اعتل بعلل سيبويه كثيرًا وبعض موافقيه، وهذا يدل على أنه اتبع المذهب البصري
- إنه لم يذكر حكمًا نحويا إلا وأتبعه بعلته، فنرى كتابه مليئًا بالتعليل.
- إن بعض العلل التي جاء بها لم يذكرها غيره من النحاة.
- إنه يناقض بعضًا من آرائه بين هذا الكتاب وكتب أخرى له، حتى إنه يناقض نفسه في هذا الكتاب.
- إنه كان يأخذ الكثير من أقوال النحاة دون نسبتها إليهم، ودون ذكره أن هذا ليس له.
- إن بعض الأدوات النحوية تعمل مجازًا لا حقيقة.
- مع أخذ الشلوبين بالعلَّة القياسية والتعليمة إلا أنه يميل في أكثر مسائله إلى العلل الجدلية، فنراه يعرض أقوال النحاة السابقين له ويرد عليهم إن كان معارضًا ويوافقهم إن كان موافقًا.
- إنه نسب أقوالًا لعلماء لم تكن لهم.
- لم يستدل بكلامه من القرآن والكريم أو الحديث النبوي الشريف إلا القليل فالشعر كان أكثر منهما، وحتى الشعر فنراه قليلًا كان في كتابه، لكنه يأخذ بأمثلة السابقين له أو أمثلة من عنده كي يعلل المسألة، ومع هذا فقد كانت علله مقنعة.
- إنه كان الكاتب والقارئ في الوقت نفسه، فنراه يبني افتراضات ما سيقوله القارئ أمرٍ ما فيجئ به ويعلله قبل قراءة القارئ لكلامه.
- إنه يأخذ بالعلَّة السماعية، ويأخذ بالعمل على المجاز في بعض المسائل.

- اهتم بالاسم والحرف أكثر من الفعل في هذا الكتاب، لعل هذا لأن الاسم هو الأصل في اللغة.
- أن الحال نُصِبَت على التشبيه بالمفعول به، فلم يكن نصبها حقيقة.
- أن جمع المؤنث السالم منصرف دائما.

الهوامش

*القران الكريم

الكتاب: ٢/ ٣٧.

الكتاب: ٢/ ٣٨.

ينظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٣٨.

ينظر: أسرار العربية: ٧٩.

ينظر: أسرار العربية: ٧٩ – ٨٣.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢/ ٥٧٣ – ٥٧٤.

ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ٢/ ٨٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٠٦ – ٤٠٧.

ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ٢/ ٨٩ – ٩١، شرح الأشموني على ألفية بن مالك ١/ ٣٩٦ – ٣٩٧.

ينظر: شرح الأشموني على ألفية بن مالك: ١/ ٣٩٦.

ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٠٦ – ٤٠٧.

.ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢٤.

ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: ١٢٥-١٢٦.

ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٨.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢/ ٦٧٩.

ينظر: شرح ابن عقيل على الفية بن مالك: ٣/ ٢٠٨

ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك: ٣٦١.

ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك: ٣٦١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٢٢٤.

ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/ ١٩٥٢.

ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٩٤، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٩٨، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ٣/ ٢١٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣/ ١٣٨.

ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧/ ٣٢٩٣.

ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠.

المقتضب: ٣\ ٣٠٩

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١\ ٢٧٣

الكتاب: ١\ ٢١

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١\ ٢٧٣ – ٢٧٩ – ٢٨٠

ينظر: الاصول في النحو: ١\ ٣٧، الايضاح العضدي: ٦ – ٧

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير:١\ ٢٧٣

ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٠٩.

ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٧ – ٨٨.

المقدمة الجزولية في النحو: ٨

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١\ ٢٧٣

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١\ ٢٧٣ – ٢٧٤

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١\ ٢٧٤

ينظر: الكتاب: ١\ ٢١، المقتضب: ٣\ ٣٠٩، الأصول في النحو: ٢\ ٨٠

الكتاب: ١/ ٢٢.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١\ ٢٧٤

ينظر: المصدر نفسه: ١\ ٢٧٧

ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٧، وقد فصل الشلوبين في هذه المسألة، ينظر: ١/ ٢٧٧– ٢٧٩.

ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٦٩

ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب ١\ ٧٤– ٧٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٣– ١٧٥، مسائل خلافية في النحو: ١٨٥ – ١١٨

ينظر: مسائل خلافية في النحو: ١١٥.

ينظر: مسائل خلافية في النحو: ١١٧.

ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٥.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢/ ٧٣٠.

ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٠٠.

ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٣٨ – ٢٤٠.

ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٧٣٠ – ٧٣١.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢/ ٧٣١.

ينظر: شرح المفصل: ٤/٢.

ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٨.

الكتاب: ١/ ١٩.

ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٢.

ينظر: علل النحو: ٢٠١.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٤٣٩.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٤٤٠.

ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٧٠.

ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٥١، الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٦.

ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٨٥.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٠.

الكتاب: ٣/ ٢٣٣.

ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٣١، شرح المقدمة النحوية: ٤٧ – ٤٨.

شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٠.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٠ – ٣٣١.

ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٧٥.

ينظر: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع: ١/ ٢٨.

ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٥٨.

ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: / ١٢٥.

ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٦٨.

ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٥١.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣١.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٣.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٣.

شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٣.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٣ – ٣٣٤.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٢.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٤

ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٦.

ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩٩

ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٧٩.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٧ – ٣٣٨.

المقتضب: ١/ ١٣٤.

ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٧٩.

شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٨.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٨

الأصول في النحو: ١/ ٤٨.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٩.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٣٩ – ٣٤٠.

الكتاب: ٤/ ٣٨٤.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٣٩٩.

ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١/ ٢٢٩.

المصادر والمراجع

- القران الكريم
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء:٣.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٢.

- أوضح المسالك على ألفية بن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، عدد الأجزاء: ٤.
- الايضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧ه) حققه وقدم له: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب – جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩ه – ١٩٦٩م، عدد الأجزاء:١
- التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه) تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، دار كنوز إشبيليا ، ط١، د.ت، عدد الأجزاء: ١١.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (٣٧٧هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٦.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: حمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ط١، ١٤٢٨ هـ عدد الأجزاء: ١١.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة -

الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ١.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٣.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١ه) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط، د.ن.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م، عدد الأجزاء: ٤.
- شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.
- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط١،١٤٢١هـ-٢٠٠٠، عدد الأجزاء: ٢.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩ه) قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م عدد الأجزاء: ٣.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١، ١٣٨٣، عدد الأجزاء: ١.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، د.ت، عدد الأجزاء: ٥.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي بن عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٦٤٥ه) درسه وحققه: د. تركي بن سهو بن نزال آل العتيبي، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١، ١٤١٣ ه – ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٣.
- شرح المقدمة النحوية، طاهر بن أحمد ابن بابشاذ (٤٦٩ه) تحقيق: الدكتور محمد أبو الفتوح شريف، ط ٢، ١٩٧٨م، عدد الأجزاء: ٢.

- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٤.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ١.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت ط: ١، ١٩٩٣ عدد الأجزاء: ١
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، ط١، ١٤١٥ه – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٤.

- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (٦٠٧هـ) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي، ط١، ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ) دار الكتب العلمية– بيروت، ط ١، ١٤١٢ – ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ١.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ط٢، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٣.